

معيقات تفعيل قرار مجلس الأمن 1325 في سورية

المقدمة ومنهجية البحث

المقدمة:

لم تتوقع النساء السوريات، عموماً، أن يأتي يوم يبحث فيه قرار مجلس الأمن رقم 1325 الخاص بتعزيز دور النساء في عمليات بناء السلام وحماية النساء من العنف خلال النزاعات المسلحة.

فالسوريات لم يعرفن عدواً إلا إسرائيل التي تحتل جزءاً عزيزاً من الأراضي السورية، وما يزال هناك الكثير من العراقيين أمام انطلاق عملية السلام مع ذلك العدو.

وبعد تطور الأوضاع في سورية إثر الانتفاضة الشعبية العارمة التي بدأت في 15 آذار 2011، ومخاطر الحرب الأهلية التي أصبحت تتهدد البلاد، نتيجة لجوء السلطات السورية لمواجهة هذه الانتفاضة بالعنف الفتاك ونتيجة تداخل المصالح الإقليمية والدولية مع إفراغات الأزمة السورية، بدأت الحركة النسائية السورية تفكر بأهمية القرار 1325 وبالفرص التي يمكن أن يخلقها لتعزيز دورها في عملية الانتقال الديمقراطي السلمية.

ومع اقتراب نهاية العام 2013 و انقضاء أكثر من عامين و نصف على انطلاق الحراك الشعبي السوري تجلت خارطة عمل الحركة النسائية السورية لتعزيز دور المرأة من خلال :

- "رابطة النساء السوريات" أشارت إلى القرار في الأسباب الموجبة لوثيقة المبادئ المؤسسة للدستور في مسودتها الأولى مؤتمر المعارضة السورية القاهرة (2-3 تموز 2012)
- "منتدى المرأة و الديمقراطية" كجزء من تيار بناء الدولة بتوجهاته السلمية و المدنية الديمقراطية
- "المكتب النسائي في هيئة التنسيق الوطنية" و الذي تأسس بهدف تمكين المرأة سياسياً و ضمان مشاركتها الفاعلة و بناء القدرات

- "هيئة سوريات من أجل العمل الديمقراطي" التي تأسست كجهة سياسية نسائية لتفعيل القرار 1325 في سوريا من أجل تمكين المرأة وفق هذا القرار .

- "ملتقى سوريات يصنعن السلام" الذي أطلقه منتدى النساء و الديمقراطية و هيئة سوريات من أجل العمل الديمقراطي في أيلول 2012 من القاهرة بالاستناد إلى القرار 1325 بهدف جمع القوى النسائية الناشطة لضم الجهود و تمكين المرأة السورية من القيام بدور فعال في تحقيق السلام وبناء الديمقراطية، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، والعمل على إحلال رؤية موحدة للسلام و صناعته.

- "تجمع سوريات من أجل الديمقراطية" الذي اعتبر القرار 1325 واحدا من الأسباب الموجبة لإعداد وثيقة المبادئ المؤسسة للدستور التي صدرت عنه في آذار 2013.

- "شبكة المرأة السورية" : التي أطلقت في أيار 2013 و جمعت في غالبيتها نسبة كبيرة من الأفراد و الهيئات الناشطة خارج سوريا بهدف تمكين المرأة و تفعيل القرار 1325

وتفاوتت أدوار القوى النسائية و اختلف أثرها و فاعليتها

وفي هذا الإطار أشارت "رابطة النساء السوريات" إلى هذا القرار في الأسباب الموجبة لوثيقة المبادئ المؤسسة للدستور في مسودتها الأولى، والتي أرسلت إلى مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد في القاهرة (2-3 تموز 2012)، وقام "منتدى النساء والديمقراطية" وهيئة النساء السوريات **للعمل الديمقراطي** بتنظيم مؤتمر "ملتقى سوريات يصنعن السلام"¹ في القاهرة (2012)، الذي هدف إلى ضمان تمكين المرأة السورية من القيام بدور فعال في تحقيق السلام وبناء الديمقراطية، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، والعمل على إحلال رؤية موحدة للسلام **ولصناعته** .

كما أدرج "تجمع سوريات من أجل الديمقراطية"² القرار 1325 واحدا من الأسباب الموجبة لإعداد وثيقة المبادئ المؤسسة للدستور التي صدرت³ عنه في آذار 2013.

¹ - عقد ما بين 30 من تشرين الأول ولغاية الأول من تشرين الثاني من عام 2012 بدعم من منظمة كرامة، وشاركت فيه أربعون سيدة سورية

² - تأسس في تموز 2012 ويضم عددا من المنظمات والمجموعات العاملة على قضايا حقوق المرأة الإنسانية

³ - صدرت الوثيقة بالتعاون مع المبادرة النسائية الأوروبية وبدعم من هيغوس

وشجع ما سبق مركز بناء السلام و الديمقراطية بالتعاون مع الملتقى سوريات يصنعن السلام على التفكير بإعداد هذا البحث من أجل البحث عن التحديات الماثلة أمام تفعيل القرار 1325 في سورية، واستشراف الفرص المساعدة على تشجيع الحركة النسائية السورية للتعرف إلى هذا القرار وتفعيله في السياق السوري.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث منهجية البحث المكتبي، المستندة إلى تجميع الوثائق وتحليلها واستخراج الاستخلاصات ووضع الاقتراحات المناسبة.

مراجع البحث:

استعان هذا البحث بأدبيات ووثائق الحركة النسائية السورية والحركة السياسية السورية بشقيها المؤيد والمعارض.

أولاً-القرار 1325

1-1- ما هو القرار 1325؟

كان موضوع المرأة والنزاعات المسلحة واحدا من المحاور التي اشغل عليها المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين 1995. ورغم الخطوة البارزة في إدراج هذا المحور في مؤتمر بكين إلا أن ذلك لم يكن كافياً. خاصة مع تزايد مخاطر النزاعات المسلحة على المدنيين، وانعكاسها على النساء خاصة ، والتي بدأت تنتقل إلى أماكن سكن أولئك المدنيين حتى ، ومع ارتفاع مؤشرات جرائم اغتصاب النساء من أجل كسر عزيمة "العدو". وترافق ما سبق مع تطبيق شكلي لتوصية مؤتمر بكين برفع نسبة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار؛ فاشتدت الحاجة إلى التزام أممي جديد يهدف، من جهة، إلى حماية النساء من العنف ومن جرائم الحرب أثناء النزاعات المسلحة، كما يهدف، من جهة أخرى، إلى البحث عن وسائل أكثر فعالية لإحلال السلام من خلال مساهمة النساء في اقتراح وتنفيذ خطط السلام.

صدر القرار 1325 عن مجلس الأمن في جلسته رقم 4213 بتاريخ 2000/10/31. وهو أول قرار خاص يشدد فيه مجلس الأمن على أهمية مشاركة المرأة المتكافئة والكاملة كعنصر فاعل في منع نشوب المنازعات وإيجاد حل لها، وفي مفاوضات السلام، وفي بناء السلام وحفظه.

ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تكفل مساهمة المرأة المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيز هذه الجهود، ويحث جميع الأطراف الفاعلة على زيادة مشاركة المرأة، وإدراج المنظور الجندي في جميع مجالات بناء السلام. ويتعامل هذا القرار مع النساء كفاعلات في صنع السلام والأمن باعتبارهن صاحبات مصلحة مباشرة في درء الصراعات وحلها. ويشدد القرار على الحاجة إلى:

- مراعاة خصوصية أوضاع النساء وإشراكهن في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.
- توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية أوضاع النساء خلال الصراعات واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حمايتهن والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.
- تأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات خلال النزاعات.
- دعم دور النساء في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.
- تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات، وليكن جزءا من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

كما نص القرار على أنه يتعين على الدول الأعضاء وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بهذا الشأن.

1-2- أهمية القرار 1325

تأتي أهمية القرار 1325 من نقطتين اثنتين:

- الحاجة الماسة له التي فرضتها أشكال النزاعات الجديدة، التي أخذت تطال الأماكن التي يقطنها المدنيون، ففي بداية القرن العشرين كان 10% من ضحايا الحروب هم من المدنيين، بينما وصلت مع نهائيات القرن ذاته إلى ما يقارب 90%. ومع ارتفاع هذه النسب "يجري استخدام العنف الجنسي ضد النساء تكتيكا في سياق الاحتجاز والاستجواب، فضلا عن الإجبار على الزواج المبكر والاعتصاب والاستعباد الجنسي من

قبل الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى محنة الأطفال الذين يولدون نتيجة الاغتصاب أثناء الحروب⁴.

- القوة الموضوعية التي يحملها باعتباره قرارا صادرا عن مجلس الأمن يحمل شكلا من أشكال الإلزامية التي تتصف بها جميع قرارات المجلس بموجب المادة 25 من ميثاق تأسيس الأمم المتحدة. كما أن المجلس مسؤول عن إصدار توجيهات بوقف إطلاق النار مما يساعد على منع تصعيد النزاع، وتركيز الإجراءات على المسؤولين عن السياسات أو الممارسات التي يدينها المجتمع الدولي، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثر التدابير المتخذة على غيرهم من السكان وعلى الاقتصاد. وتعمقت قوة هذا القرار مع تفعيل دور "إدارة عمليات حفظ السلام" في الأمم المتحدة المعنية بمناهضة العنف الجنسي في النزاعات، والتي تعتبر شبكة للتنسيق بين الوكالات الأممية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتُجري هذه الإدارة للأفراد العسكريين بحفظ السلام عمليات تدريبية قائمة على السيناريوهات المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي الإطار ذاته جرى تعيين ممثل خاص معني بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة يسمى ب"مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة".

1-3- القرارات المكملة للقرار 1325

احتاج مجلس الأمن للمزيد من القرارات من أجل التأكيد على شمولية القرار 1325 لجميع المخاطر التي يمكن أن تتهدد النساء أثناء النزاعات المسلحة. فكان القرار 1612 (2005) والقرار 1674 (2006) وقرار مجلس الأمن رقم 1820(2008)، الذي أكد على أن العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل جريمة حرب، وطالب أطراف النزاع المسلح بأن تتخذ على الفور التدابير الملزمة لحماية المدنيين من العنف الجنسي، وأكد القرار على استثناء جرائم العنف الجنسي من أحكام العفو العام في سياق عمليات حل النزاعات،..

ومتابعة لقرار مجلس الأمن 1820 صدر القرار 1888، الذي يكلف بعثات حفظ السلام بحماية المرأة والأطفال من العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح، ويطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل

⁴- السيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي أثناء الصراعات، خلال جلسة موسعة في مجلس الأمن بتاريخ 2013/4/17 للبحث على تعزيز التدابير لمحار الاغتصاب في مناطق الحرب

خاص معني بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة. واعتمد مجلس الأمن مؤخراً القرار 1960 الذي يستكمل ويعمق جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

1-4- تجارب البلدان العربية مع القرار 1325

• فلسطين:

أعلن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية⁵ في رام الله بتاريخ 2011/10/25 عن تشكيل الائتلاف الوطني الفلسطيني لتطبيق القرار '1325'، بمشاركة عدة فعاليات نسوية وحقوقية؛ "من أجل توسيع قاعدة العمل المشترك على الصعيد الوطني والخارجي، وفضح الممارسات الإسرائيلية المجحفة بحق المرأة الفلسطينية، إضافة إلى إشراك النساء في الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها من أطر صنع القرار."

ويُعد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ممثل المرأة الفلسطينية في الوطن والشتات، كما أن الاتحاد عضو في المجلسين الوطني والمركزي، وهي مؤسسات صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية.

وشهدت الساحة الفلسطينية المزيد من المبادرات لنشر الوعي حول القرار 1325؛ مثل تشكيل شبكات محلية تتبنى القرار وتعمل على توعية النساء به كشبكة وصال وتحالف أمل، وبدأت هذه الشبكة بعشر مؤسسات ووصلت الآن إلى عشرين مؤسسة لتشمل قطاع غزة.⁶ ويضاف إلى ما سبق تعمل الكثير من الجمعيات بالتعريف بهذا القرار، وتوعية الإعلاميات به.

• العراق:

أُعلن في بغداد بتاريخ 2012/2/1 عن مجموعة تفعيل القرار 1325، وهي مجموعة من منظمات المجتمع المدني وعدد من الناشطات والناشطين في مختلف المجالات. وأعلنت المجموعة تبنيها لمهمة تفعيل قرار مجلس الأمن 1325، وأخذت على عاتقها بحث آليات التعريف بهذا القرار على المستوى الوطني وتبني مبادرة وضع خطة العمل الوطنية بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في العراق لتوفير الدعم التقني بما يمكن أن يبسر عملية وضع خطة العمل الوطنية.

⁵ - وكالتقوفا الإعلامية

⁶ - تجربة مريم زقوت في القرار 1325، ناشطة في مجال حقوق الإنسان، مديرة جمعية الثقافة والفكر الحر

وشهد عام 2012 عملا واسعا من أجل إقرار وتطوير خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (NAP) في العراق، خاصة مع تزايد عدد الجمعيات غير الحكومية التي تبنت القرار 1325. كما يشارك صناع القرار الرئيسيون في الحكومة والبرلمان في عملية الإعداد لمشروع خطة العمل الوطنية.

وكان آخر نشاطات لجنة القرار 1325 عقد مائدة مستديرة⁷ نتج عنها تشكيل ثلاثة لجان لتطوير الخطة: اللجنة القانونية، لجنة الصياغة، اللجنة المالية.

• الأردن:

أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مسودة خطة وطنية للأعوام 2012 - 2014 لتفعيل وتنفيذ القرار 1325، وعملت السيدة أسمى خضر، رئيسة اللجنة، أهمية الخطة بأنه "ما زالت مئات الألغام موجودة في المناطق الحدودية،.. ولدى الأردن ومنذ نشأته حتى اليوم لاجئات عراقيات وفلسطينيات بحاجة إلى حماية وتمكين". ويرجح أن تكون الأردن الدولة العربية الوحيدة، والدولة رقم 26 حول العالم، التي تفعل وتنفذ القرار.

• لبنان:

تتعدد أشكال التعريف بالقرار 1325 في لبنان إلا أن هذه الأشكال تفتقر للتنسيق، شأنها شأن معظم فعاليات العمل المدني في لبنان المتأثرة بطبيعة الدولة القائمة على التقاسم الطائفي. وتتنوع هذه الأشكال بين ورشات تدريبية لكوادر الجمعيات النسوية وطلاب الإعلام وعدد من الندوات عقدها المجلس النسائي اللبناني وعدد من الجمعيات العاملة في قضايا حقوق النساء الإنسانية عن "دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام والقرار 1325".

• اليمن:

بدأت في اليمن الجهود الرامية لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي 1325، إلا أن النشاطات ما زالت محدودة على ما يبدو. وفي هذا الإطار أقام مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بمدينة تعز⁸ اللقاء التشاوري الأول لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، قدم فيه ثلاث أوراق عمل.

• البحرين:

⁷ - بيروت، 4-5 نيسان 2013

⁸ - أخبار الساعة، سامي الصوفي، 19-04-2012

أقامت جمعية سيدات الأعمال البحرينية ندوة حول دور المرأة في صنع السلام⁹ بهدف تسليط الضوء على قرار الأمم المتحدة 1325. شارك في الندوة عدد من الفعاليات المدنية النسائية في البحرين وممثل الأمم المتحدة ومدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لبلدان الخليج. وتقرر من خلال الطاولة المستديرة إطلاق مبادرة تضامن Solidarity بزيارة دول مختارة بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ومكاتب وهيئات الأمم المتحدة وأجهزة الدولة المختصة لتنفيذ القرار 1325.

ثانياً-القرار 1325 والسياقات السياسية والمدنية في سورية

تشدد الحاجة إلى بدء العمل بالقرار 1325 في سورية حيث تدفع النساء ثمنا باهظا للنزاع الجاري بعد سياسات القمع التي لجأ إليها النظام لمواجهة الثورة السورية ونشوء الكتل العسكرية التي تواجه قوات النظام. وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي أثناء الصراعات زينب حواء بانغورا في مستهل الجلسة الموسعة لمجلس الأمن بتاريخ 2013/4/17 إلى أنه "في الحالات التي يستشعر فيه القلق من وجود العنف الجنسي، لن يكون هناك اتفاق سلام، ولا اتفاق وقف إطلاق النار، أو آلية للتحقق من وقف إطلاق النار لا يتضمن منع العنف الجنسي ولا يعكس الاعتبارات المرتبطة بالعنف الجنسي، بشكل واضح ومتسق .. وهذا يشمل الاتفاقات التي سوف يُتوصل إليها في نهاية المطاف في مالي وسوريا، لوضع حد لهذه الصراعات."

لكن تحقيق هذه الإرادة الأممية، والتي تسبقها إرادة وطنية لمجموعة من المنظمات النسائية السورية، مرتبط بعدد من الشروط التي يجب أن تتحقق في الإطار السياسي والمدني والعسكري السوري، ويتعهد جميع الأطراف المعنية بوضع تطبيق القرار 1325 موضع التنفيذ، خاصة أن قضايا النساء عامة، وقضايا العنف ضدهن خاصة، لم تحظ بالاهتمام الكافي من القوى السياسية والمدنية باستثناء الحركة النسائية، التي وُضعت أمامها الكثير من العراقيل التي أعاق عملها إلى حد كبير.

كما أن هذا الأمر مرتبط بأن تأخذ الأمم المتحدة دورا فاعلا في دفع هذا القرار إلى حيز التطبيق، خاصة ضمن جداول أعمال منظماتها وجدول عمل بعثة عمل السيد الأخضر الإبراهيمي.

⁹ - البلاد، 8/4/2013

ويضاف إلى ذلك تعقيدات الوضع السياسي في سورية والتي تجعل النزاع المسلح فيه يأخذ لبوسات طائفية، تغطي السبب الحقيقي لما جرى، وهو ثورة شعب ضد الإقصاء والتهميش ومن أجل الحرية والكرامة وعدالة التوزيع، جوبهت بقمع يفوق الوصف، ولد ثقافة الانتقام والحد والتأثر.

ومن هنا سنبدأ باستعراض أهم المعوقات التي تواجه البدء بالعمل المنظم والمنتج لاعتماد مجموعة من الإجراءات العاجلة أولاً ووضع خطة وطنية لتطبيقه بشكل مستدام.

2-1 السياق السياسي والمدني السوري المتصل بقضايا النساء قبل الثورة

2-1-1 السياق السياسي: لم تول الأحزاب والقوى السياسية السورية قضايا حقوق النساء الإنسانية الاهتمام اللازم، بما في ذلك حزب "البعث" الحاكم الذي كانت هذه الحقوق بالنسبة له مجالاً رحباً لإجراء المساومات مع قوى الإسلام غير السياسي. ففي مقابل دعم هذه القوى للنظام ومقاطعتها للإسلام السياسي المعارض جعل النظام القرارات المتعلقة بحقوق النساء الإنسانية رهناً بموافقة القيادات الدينية. وكانت النتيجة استمرار العمل بالمزيد من القوانين التمييزية ضد النساء.

ولم تخرج أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" المشاركة في الحكم، نظرياً، عن هذه القاعدة إلا باستثناءين، أولهما هو "الحزب الشيوعي السوري" (جريدة النور) الذي بدأ بتبني قضايا حقوق النساء الإنسانية من عام 1991¹⁰، وأصبحت برامجه تتضمن جزءاً خاصاً بقضايا حقوق النساء ومساواتهن، كما كان هذا الحزب داعماً كبيراً لحملة "رابطة النساء السوريات" لتمكين المرأة السورية من منح جنسيتها لأبنائها، وداعماً رئيسياً لحملة "تجمع سوريات" لإيقاف مشروع أحوال شخصية جديد متخلف أكثر من القوانين المعمول بها في سورية.

والاستثناء الثاني هو "الحزب السوري القومي الاجتماعي" الذي دعم أيضاً حملة الرابطة وحملة التجمع.

¹⁰ - المؤتمر الخامس للحزب، حين نجحت ممثلات من الحركة النسائية بالوصول إلى مواقع صنع القرار بالحزب، وتحديدًا سكرتيرة رابطة النساء السوريات السيدة نوال اليازجي

ورغم أن تأسيس "الهيئة السورية لشؤون الأسرة" (2003) شكل فرصة لتسليط الضوء على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالنساء إلا أن "خصوصية" التعامل مع قضية الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان باعتبارها قضية "أمن دولة" منع من التعامل مع قضايا المرأة وصنع السلام إلا بالمبادرات التي تقوم بها زوجة الرئيس السوري.

ويمكن وصف التعامل الحكومي مع هذا القرار على بأنه تعامل شكلي، فكانت المواقف الحكومية تتراوح بين التجاهل الكلي وبين التعاطي بحذر مع هذا القرار، و فقط عند كتابة التقارير الحكومية المتعلقة بالتزامات الحكومة السورية¹¹.

أما بالنسبة للأحزاب والقوى المعارضة الموجودة قبل الثورة فلم تتعامل بشكل أفضل عما سبقها، حتى أن تحالف "إعلان دمشق" (2005)، وهو أكبر تحالفات المعارضة قبل الثورة، لم يورد أي ذكر لحقوق المرأة في نص إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، ودون أي ذكر لكلمة المرأة¹². وكان هذا الأمر نتيجة طبيعية للتحالف مع الإسلام السياسي ممثلاً بحركة "الإخوان المسلمين" التي تسعى دائبة لمحاربة حقوق النساء الإنسانية بدعوى الخصوصية الثقافية، كما أنها تدعو دائماً إلى إقصاء النساء عن الحياة العامة.

2-1-2 السياق المدني: أدت شمولية النظام المستندة إلى المادة 8 في الدستور السوري السابق¹³ إلى حرمان المجتمع المدني من الحق بتشكيل مؤسساته الخاصة به، فلم يكن هناك إلا المنظمات الشعبية التي شكلها النظام وهيمن عليها قلباً وقالباً، وكان الاتحاد العام النسائي هو المنظمة الشعبية الخاصة بالنساء. ولم يتواجد على الساحة إلى جانب الاتحاد إلا "رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة" لاعتبارات سياسية¹⁴، وبعد انقسام الرابطة عام 1986 اشتغل الجناح الذي اعتمد اسم "رابطة النساء السوريات" فقط على قضايا النساء وفق مقاربة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، مما فعل دور هذا الجناح وأهله لأن يلعب دوراً مؤثراً في الحركة النسائية فيما بعد.

¹¹ - خبرة شخصية للباحثة خلال عملها في الهيئة السورية لشؤون الأسرة

¹² - أين حقوق المرأة من اهتمام الحراك الحقوقي والديمقراطي السوري، هيام جميل، النداء، عن كلنا شركاء

¹³ - كان حزب البعث في الدستور قائد الدولة والمجتمع

¹⁴ - أسست الرابطة مجموعة من السيدات الشيعيات عام 1948 باسم رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة، ولم تحظ الرابطة بالترخيص القانوني إلا لأشهر معدودة، فكان عملها عملاً سرياً؛ إلا أن مشاركة الحزب الشيوعي السوري في الجبهة الوطنية التقدمية (1972) ساعد في علنية عمل الرابطة ولكن بشكل مقيد

كانت الحركة النسائية السورية تحرص على تجاهل هذا القرار تجاهلا كليا¹⁵، لتعقيد ملف السلام مع إسرائيل وتحسبا من الاتهامات الجاهزة بـ"الخيانة" و"التطبيع" مع العدو. وفي المرة الوحيدة التي شارك فيها عدد من الناشطات النسويات في ورشة عمل أقيمت في الأردن (2009) حول هذا القرار¹⁶ تعرض العديد منهن للاستجواب الأمني وصدرت قرارات بمنعهن من السفر.

ورغم أنه "في إطار الحراك الديمقراطي الذي بدأ سنة 2000 في سورية، فقد تم إنشاء العديد من منظمات حقوق الإنسان .. دون أن تبادر أي منظمة لطرح قضية تتعلق بحقوق المرأة".¹⁷

2-2 السياق السياسي والمدني السوري المتصل بقضايا النساء بعد الثورة

تتعد الصورة عند الحديث عن القرار 1325 في السياق السياسي والمدني السوري المتصل بقضايا النساء بعد الثورة، سواء من ناحية النظام القوي المؤيدة له أو من ناحية القوى المعارضة. حيث بقي المنطلق الذي يحدد اهتمام هذه الحركة أو تلك من تفعيل القرار 1325 مرتبطا بموقفها الأولي من قضايا النساء، حيث لا يمكن لهذا القرار أن يأخذ حقه من الاهتمام أولا والالتزام ثانيا بالاعتراف بحقوق النساء الإنسانية وبدورهن الأساسي بالمشاركة في الحياة العامة.

فاستمر النظام في تعامله مع قضايا النساء بالطريقة ذاتها التي تعامل بها ما قبل الثورة، حتى أن شعاراته التي كان يرددتها حول المساواة لم تترجم بأي إجراء إصلاحي يستهدف الحد من التمييز ضد النساء، فرغم تعديل وإقرار عدد كبير من القوانين إلا أن نصيب النساء منها لم يكن إلا تعديلا دستوريا كرس سلطة الطوائف على حقوق النساء.

أما المعارضة فلقد تنوعت مقارباتها بعد ظهور أحزاب وقوى سياسية جديدة، خاصة التي أسسها الشباب والشابات. حيث بقيت المعارضة التاريخية التقليدية بعيدة عن إدراج قضايا النساء في برامج عملها، بينما ظهرت حقوق النساء الإنسانية بشكل واضح في العديد من برامج عمل القوى المعارضة الشبابية. ويمكن أن ندرج هنا أيضا الفعاليات المدنية، باستثناء الحركة النسائية التي سنتحدث عنها لاحقا، حيث تتنوع المقاربات المدنية مثلما تنوعت مقاربات المعارضة السياسية.

¹⁵- مراجعة أدبيات الحركة النسائية السورية: تقرير الظل بكين+10 الذي أعدته رابطة النساء السوريات 2004، بيانات ووثائق "تجمع سوريات" 2006، و"تجمع سوريات من أجل الديمقراطية" 2012، ووثائق المجموعات النسائية السورية

¹⁶- نسقت "راهبات الراعي الصالح" لهذه المشاركة

¹⁷- أين حقوق المرأة من اهتمام الحراك الحقوقي والديمقراطي السوري، هيام جميل، النداء، عن كلنا شركاء

كما دخل لاعب جديد في الساحة السورية يتمثل بكتائب المعارضة المسلحة التي لا تجمعها هوية واحدة ولا أجندة واحدة، وغالبا ما تعمل تحت شعار "الجهاد"، الذي يتناقض مفهوما مع مبدأ الثورة ومقارباتها.

ويضاف إلى ما سبق ضعف اهتمام وكالات ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية بالقرار 1325، حتى أنها غير مهتمة بإدراج البعد الجندي في برامج الإغاثة، ولا بتدريب كوادرها على مقاربات الجندر والنزاعات المسلحة، بذريعة أنها تعمل في حالة طوارئ، متناسية أن انتهاكات حقوق النساء تقع، أكثر ما تقع، في حالات الطوارئ هذه.

وللتفصيل في معيقات تفعيل القرار 1325 في السياق السياسي والمدني السوري، سنلجأ إلى تقسيم الفاعلين المحليين في السياق السوري وفق ما يلي:

2-2-1 القوى المعيقة لتفعيل القرار 1325

2-2-1-1 يمكن القول إن النظام هو المعيق الأول والأكبر لتفعيل هذا القرار. فسياساته الأمنية والعسكرية، أضعفت بشكل مباشر وغير مباشر تفعيل القرار 1325، حتى غدا الحديث عن هذا القرار أمرا مساويا "للخيانة" الوطنية، لأن تفعيل هذا القرار يفرض الكثير من الالتزامات على النظام السوري والتي لا يستطيع الإيفاء بها.

فإصرار النظام على المعالجة العسكرية عرض، وما يزال، حيوات عشرات آلاف النساء لأخطار الموت والاعتصاف والتهجير؛ كما أن هناك الكثير من القصص، والعديد منها مثبت وموثق، التي تتحدث عن جرائم اغتصاب قامت بها القوات النظامية والقوى الداعمة لها.

كما أن ممارسات النظام الرامية لتوليد ردات فعل طائفية ولدت ثقافة الانتقام والحقد والثأر، وساهمت في هيمنة الحراك ذي الطابع العسكري الطائفي على الحراك السلمي المدني، الأمر الذي قلص دور النساء كثيرا وعرضهن لأن يكن ضحايا لعمليات انتقام واغتصاب، يمكن وصفها بأنها جريمة مضاعفة، لأنها جريمة بطبيعتها، أولا، وثانيا لأن أولئك النساء الضحايا هن أيضا ضحايا منظومة فكرية بطريكية متخلفة، تمنعهن من البوح بما تعرضن له¹⁸، وتحملهن "عار" المجرم الذي قام بهذه الجريمة، مما يعيق برامج العدالة الانتقالية اللاحقة. خاصة أن النظام لم

¹⁸- اضطر عدد من الشابات المغتصابات من إجراء عمليات إجهاض في أوقات متقدمة من الحمل لأنهن لم يجرؤن على البوح بما تعرضن له إلا بعد أن أصبح الحمل ظاهرا للعيان

يعمل على الحد من دور هذه الثقافة المتخلفة، حتى أنه راعاها وعمق تأثيرها السلبي في القوانين الناظمة لحقوق النساء¹⁹.

ويضاف إلى ما سبق أن النظام لم يتحمل مسؤولياته المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها، والتي تؤكد، جميعها، على حماية المدنيين، خاصة الأطفال والنساء.

2-2-1-2-2 كتائب المعارضة المسلحة، التي بدأ تشكيلها من طلائع العسكريين السوريين الذين انشقوا عن الجيش النظامي احتجاجا على قمع النظام للحراك السلمي. لكن إيغال النظام في سياساته الأمنية وقصفه للمناطق السورية المأهولة دفع الكثير لحمل السلاح ولتتحول الثورة في جزء هام منها إلى شكل من أشكال النزاع المسلح.

لقد أصبح شعار الجهاد هو الخطاب الأبرز عندكتائب المعارضة المسلحة، ولا تكمن المشكلة فقط في أن هذا الشعار يتناقض مفهوميا مع مبدأ الثورة كما أشرنا، بل تتركز في المنظومة الأخلاقية والفكرية التي يحملها أولئك "المجاهدون". فللجهاد خلفية طائفية تجعل من نساء الخصم مشاعا "لسبي" والاختطاف والاعتصام، ويحكي البعض عن ارتكاب هذه الجرائم من قبل بعض هذه الكتائب. ويضاف إلى ما سبق أن هيمنة هذه الكتائب على بعض المناطق السورية حددت (اقتت) كثيرا من دور النساء في الحياة العامة، وجعلت مشاركتهن محفوفة بالمخاطر، خاصة مع التهديدات المتواصلة لكل من يخالف تعليمات وقرارات "الهيئات الشرعية"، التي تتعدد حتى في المنطقة الواحدة، وتتصارع "فتاويها" لتهيمن "فتاوى" الأكثر تطرفا. وفي الوقت ذاته تروج تلك الكتائب لثقافة الثأر والانتقام التي لا تمت بأي صلة لثقافة بناء السلام والعدالة الانتقالية التي يتحدث عنها القرار 1325.

2-2-1-3 قوى نافذة في المعارضة السورية، تدعو إلى تسليح الكتائب المسلحة المعارضة دون أي شرط، مما يزيد من فرص الكتائب المتطرفة في الحصول على الدعم المالي والدعم العسكري، ويطيل أمد النزاع المسلح ويضعف فرص الحل السياسي التفاوضي، وهذا ما يتناقض مع القرار 1325. ومن أبرز هذا القوى الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية والمجلس الوطني.

¹⁹ - قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات ...

كما أن هذه القوى توغل في إهمالها لقضايا النساء على صعيدين، الصعيد الأول هو برامج عملها التي لم تتطرق إلى حقوق النساء الإنسانية، وغالبا ما تتذرع ب"الأولويات الوطنية"، وعلى سبيل المثال يوجد في ائتلاف قوى المعارضة ممثلون عن 19 مكون ولا يوجد أي مكون يمثل النساء، كما أن اللجان الفنية التخصصية المنبثقة عنه لا تضم أي لجنة خاصة بقضايا النساء.

أما على الصعيد الثاني الخاص بنسبة تمثيل النساء في هذه الهيئات فرغم إقرار كوتا نسائية في النظام الداخلي للمجلس الوطني²⁰، بأن لا يقل تمثيل النساء عن 30 بالمائة في جميع هيئاته إلا أنه لم يتجاوز عدد النساء فيه 24 امرأة من أصل 200 عضو، أي بنسبة 12% فقط. كما لم تفلح كل الجهود الضاغطة على ائتلاف قوى المعارضة السورية²¹ في رفع هذه النسبة، حتى أنها انخفضت إلى حوالي 7% ودون أن يكون هناك أي تغيير في تعامل الائتلاف مع قضايا حقوق النساء ضمن سياساته، فبقيت النسبة وكأنها مجرد زينة.

ومما يفاقم المشكلة أن معظم النساء في قيادات هذه القوى لا يحملن أي فكر نسوي، ويرفضن إدراج حقوق النساء الإنسانية في برامج العمل، متذرعات بنفس الذريعة "الأولويات الوطنية"، وكأن مصير نصف المواطنين أمر لا قيمة له.

2-2-2 القوى "المحايدة" تجاه القرار 1325

يصعب الحديث عن "الحياد" تجاه القرارات والمعاهدات الدولية عامة، والمتعلقة بحقوق النساء الإنسانية خاصة. وما نقصده بالحياد هنا هو "حياد" افتراضي ناجم عن جهل هذه القوى بالقرار 1325 وربما بغيره من المواثيق الدولية المعنية بحماية حقوق النساء الإنسانية.

وغالبا ما تكون هذه القوى قد أشارت في إعلاناتها إلى قضايا النساء دون أن تنعكس هذه الإشارات (في برامج العمل اليومية الخاصة لهذه القوى، وكأنها شعارات تُرفع دون أن تُترجم) عبر سياسات مرحلية واستراتيجية. ومثالنا هنا هو هيئة التنسيق الوطنية وهي تحالف احزاب سياسية علمانية وقومية واسلاميين من المعتدلين ومن المستقلين التي وقعت على بيان جنيف تموز 2012 بالبند التاسع منه الفقرة هاء الخاصة بمشاركة النساء (لم ترد أي إشارة عن هذا الموضوع في العهد الوطني للهيئة) ورغم أن البيان التأسيسي للهيئة أورد أنها تعمل في

²⁰ - اعترفت به أكثر من ثمانين دولة كممثل للشعب السوري دون وضع أي معيار يتعلّق بقضايا حقوق النساء الإنسانية

²¹ - يتكون الائتلاف من مجموعة صغيرة، نسبيا، من القوى "العلمانية" إضافة إلى المجلس الوطني الذي تغلب فيه نسبة القوى الإسلامية، خاصة الإخوان المسلمين

سبيل "تمكين المرأة من نيل كافة حقوقها وتوظيف طاقاتها في التنمية الاجتماعية وتذليل العقبات التي تمنعها من ذلك". ولكنها لم تسعى إلى تفعيلها بشكل عملي إلا مؤخراً عندما أطلقت المكتب النسائي فيها رسمياً ببداية عام 2013 والذي يضم عدداً من الناشطات اللواتي بدأت العمل في قضايا النساء، إلا أن أغلب الناشطات في المكتب لسن نسويات أساساً باستثناء القلة منهن مما جعل بناء الاستراتيجيات وبرامج العمل اليومية للعمل النسوي يعتمد بالمرحلة الحالية على تمكين المجموعة من العمل النسوي والسياسي ليصلن إلى فرض أنفسهن كقيادات نسويات و سياسيات في هذا التحالف مقابل القياديين السياسيين الرجال . و قد أنجز المكتب النسائي منذ بداية عام 2013 عدة ورشات عمل نسوية خاصة بالقرار 1325 والكويتا النسائية والتمكين السياسي و أهمية ودور النساء بصناعة السلام وانضم المكتب بعد ذلك إلى ملتقى سوريات يصنعن السلام في منتصف عام 2013 .

وينطبق الاستنتاج الأخير على المنبر الديمقراطي الذي تشارك النساء في عضويته بشكل لافت، كما أنه يتعهد ب"أن سورية المستقبل ستكون وطناً تتحقق فيه المساواة التشاركية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومكاناً لا تمييز فيه، أساسه شرعة حقوق الإنسان"، إلا أن المنبر لم يتعاط مع قضايا النساء إلا في إعلان تأسيسه.

كما ينطبق هذا الأمر على عدد كبير من القوى المعارضة السلمية، التي تبنت حقوق النساء الإنسانية في مبادئها العامة، وهناك البعض منها أعلنت التزامها بالمساواة التامة بين الرجال والنساء والتزامها بجميع موانيق حقوق الإنسان العالمية، لكنها لم تتحدث عن آليات لتفعيل دور النساء فيما تعيشه سوريا راهناً، ولا عن دورهن في بناء السلام أو حمايتهن من العنف.

ويدخل في التصنيف ذاته معظم الفعاليات المدنية الحقوقية، والتي هي جزء من المعارضة السلمية، والتي تؤمن بأن التركيز على حقوق الإنسان بشكل عام هو أمر كاف في الوقت الراهن، ولا حاجة للتركيز على حقوق المرأة الإنسانية. حتى أن البعض منهم يقولون إن التركيز على حقوق المرأة الإنسانية الآن، والحديث عن طبيعة الدولة التي يجب أن تقوم في المستقبل، قد يقسم المعارضة ويضعفها²².

2-2-3 القوى الداعمة لتفعيل القرار 1325

²² - نقاش في جلسة حوارية حول المبادئ المؤسسة للدستور، دمشق، شباط 2013

يمكن القول إن الحركة النسائية هي الداعم "شبه" الوحيد لتفعيل القرار 1325. حيث لم تتعاط القوى السياسية، كما أشرنا سابقاً، مع هذا القرار باستثناء "تيار بناء الدولة السورية"، وكان التيار هو القوة السياسية الوحيدة التي أصدرت بياناً يدعو إلى تفعيل القرار في سورية.

شكل التيار منتدى النساء والديمقراطية كمبادرة تعمل على عكس مشاركة النساء في الحراك الديمقراطي السلمي، ورفد الحركة النسوية التي تتطلع إلى الدولة الديمقراطية، دولة العدالة والمساواة. وتتطلق هذه المبادرة من مبدأ أنه "لا ديمقراطية دون حقوق النساء". كما تهدف المبادرة إلى ضمان حساسية الانتقال الديمقراطي في سورية للنوع الاجتماعي (الجنس).

ويتوزع عمل الحركة النسائية من أجل تفعيل القرار 1325 على مستويين اثنين:

2-2-3-1 المجموعات النسائية التي بدأت العمل في إطار القرار 1325، وهي:

- "منتدى النساء والديمقراطية" الذي يعمل على تعزيز مشاركة المرأة بصورة فاعلة في الحياة السياسية، والتشبيك مع المنظمات والمؤسسات التي تعنى بقضايا النساء والديمقراطية. كذلك يعمل المنتدى على تعزيز وإبراز أهمية مشاركة النساء في عملية التحول الديمقراطي. وعمل المنتدى منذ إنشائه على تمكين النساء سياسياً من خلال عقد الورشات التي استهدفت عدداً من الناشطات في التيار وناشطات في مجموعات شريكة للملتقى وناشطات شبابات مستقلات، ومن خلال المشاركة بالعديد من المؤتمرات العربية والدولية التي تهتم بتمكين النساء سياسياً للقيام بدورهن في بناء الديمقراطية.

كما بادر المنتدى **بالمشاركة مع هيئة النساء السوريات** إلى تشكيل "ملتقى نساء يصنعن السلام" الذي يعمل على تكريس ثقافة السلام عند جميع السوريين، والتأكيد على السلم الأهلي، وضمان تمكين المرأة السورية من القيام بدور فعال في تحقيق السلام وبناء الديمقراطية، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. والذي انضم له بعد ذلك عدد من المنظمات النسوية المدنية والهيئات النسوية السياسية، وعقد الملتقى عدداً من ورشات العمل و الورشات التدريبية بكافة المجالات المدنية والنسوية خاصة منها وعلى كافة المستويات وخاصة في مجال بناء السلم الاهلي .

- رابطة النساء السوريات التي دعت إلى تشكيل "تجمع سوريات من أجل الديمقراطية"، الذي عقد بالتعاون مع المبادرة النسوية الأوروبية المؤتمر الدولي: "المساواة أولاً: من أجل دستور ديمقراطي" في بيروت خلال الفترة 14-15 كانون الثاني 2012 بهدف إثراء مسودة مشروع المبادئ المؤسسة للدستور، وأصدر التجمع، بالتعاون مع المبادرة النسوية

الأوروبية أيضا، وثيقتين، وثيقة "نتطلع إلى دستور ديمقراطي"²³ ووثيقة "ورقة استراتيجية"²⁴. وتشارك الرابطة في فعاليات متعلقة بتفعيل القرار في المسار السوري، عبر التعاون مع رابطة النساء الدولية من أجل السلام والديمقراطية²⁵ (WILPF).

2-2-3-2 المجموعات النسائية التي بدأت تعي ضرورة أن تبدأ بالعمل بطريقة جديدة لحماية النساء من العنف وللبدء في إطلاق عملية تفاوضية، يكون للنساء فيها دور مؤثر.

وقد جرى هذا التغيير بتأثير عاملين اثنين: أولهما هو تزايد الحديث عن القرار 1325 والفعاليات التي قامت بها "رابطة النساء السوريات" و"ملتقى سوريات يصنعن السلام"، والتي شارك فيها عدد من الناشطات السوريات. ولكن ما يزال هناك حاجة ماسة لتعريف هذه المجموعات بهذا القرار وتشجيعهن للمشاركة في الأعمال الرامية إلى تفعيل القرار 1325.

ثالثا-أبرز المعوقات التي تعترض تفعيل القرار 1325

- استمرار سياسات النظام التي تعتمد المعالجة العسكرية التي تغذي ثقافة الانتقام والحقد والثأر عند طرفي النزاع المسلح، وتساهم في امتداد الحراك ذي الطابع العسكري الطائفي على حساب الحراك السلمي المدني، مما يزيد من مخاطر تعرض النساء لعمليات انتقام واغتصاب، ويؤخر العملية التفاوضية السلمية.
- ضعف التزام النظام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها، فقد تخلى عن مسؤولياته في حماية المدنيين بغض النظر عن مواقفهم السياسية.
- كتائب المعارضة المسلحة، التي تتوسع رقعة انتشارها والتي ترفع شعار الجهاد ذي الخلفية الطائفية، التي تجعل من نساء الخصم مشاعا "للسبي" والاختطاف والاعتصاب. كما أن هذه الكتائب شكلت ما يسمى ب"الهيئات الشرعية"، التي تتصارع "فتاويها" لتهمين "الفتاوى" الأكثر تطرفا، والتي تخرج النساء من أي مشهد في الحياة العامة.

²³- جاء في الأسباب الموجبة لإعداد هذه الوثيقة: "تشكل حقوق الإنسان منظومة متكاملة، ولا يمكن التعامل معها بشكل انتقائي، وتقع حقوق النساء في صلب هذه المنظومة، بحسب ما جاء في شرعية حقوق الإنسان والإعلانات والاتفاقيات الدولية المكتملة لها، وبخاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (السيداو) منهاج عمل بكيين وقرار مجلس الأمن 1325"

²⁴- جاء في هذه الوثيقة: "يتطلب الانتقال السلمي نحو بناء الديمقراطية وقف العنف ونشر الوعي بشكل موسع وشامل بالإضافة إلى التركيز على العدالة الانتقالية. ويتجلى، من الدروس المستفادة من كل تجارب النزاعات العنيفة وعمليات الانتقال السياسي، الأهمية القصوى لإشراك ناشطات في مجال حقوق المرأة لتعزيز قيم اللاعنف وفض النزاعات بالطرق السلمية."

- قوى نافذة في المعارضة السورية، تدعو إلى تسليح الكتائب المسلحة المعارضة دون أي شرط، مما يزيد من فرص الكتائب المتطرفة في الحصول على الدعم المالي والدعم العسكري، ويطيل أمد النزاع المسلح. وتراهن هذه القوى على الحسم العسكري بدعم من القوى الدولية، فيصبح الحديث عن وقف العنف والدعوة إلى العملية التفاوضية "خيانة" للثورة.
- معظم النساء في قيادات القوى المعارضة لا يحملن أي فكر نسوي، ويرفضن إدراج حقوق النساء الإنسانية في برامج العمل، متذرعات بنفس ذريعة "الأولويات الوطنية".
- ضعف معلومات مجموعات من الحركة النسائية حول القرار 1325 والتجارب العربية والدولية التي عملت به، وهذا ما يوهن ثقتهن بأنفسهن ويقدرتهن على الإسهام الجاد في صنع السلام الأهلي.
- إهمال القوى المعارضة، بتنوعاتها المختلفة، لقضايا النساء في برامج عملها التي لا تنطلق إلى حقوق النساء الإنسانية بذريعة "الأولويات الوطنية".
- العراقيل، محليا وإقليميا وعالميا، التي توضع أمام البدء بعملية تفاوضية تفضي إلى انتقال ديمقراطي سلمي وبرامج عدالة انتقالية تراعي المنظور الجندي.
- ضعف التزام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دفع هذا القرار إلى حيز التطبيق، خاصة ضمن جداول أعمال منظماتها وجدول عمل بعثة عمل السيد عنان وبعثة السيد الأخضر الإبراهيمي.
- ضعف اهتمام وكالات ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية بالقرار 1325، وحتى ضعف اهتمامها بإدراج البعد الجندي في برامج الإغاثة، بذريعة أنها تعمل في حالة طوارئ، متناسية أن انتهاكات حقوق النساء تقع، أكثر ما تقع، في حالات الطوارئ هذه.

رابعا-التوصيات

- التزام جميع الأطراف بدفع عملية التفاوض للانطلاق، واعتبار الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بأوقات النزاع المسلح، وفي مقدمتها القرار 1325، جزءا من مرجعيات التفاوض.
- وضع معايير دولية للاعتراف أو التعامل مع أي قوة سياسية أو مدنية، تتضمن التزام هذه القوة بحقوق النساء الإنسانية وبمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء، خاصة العنف الجندي خلال النزاعات المسلحة.

- التزام الأمم المتحدة بإدماج البعد الجندي في جميع مشاريعها وفي برامج عمل موفدي الأمم المتحدة مثل بعثة السيد الأخضر الإبراهيمي.
- توعية الناشطات والناشطين والمجموعات والمنظمات العاملة على حقوق النساء الإنسانية، سواء كانت نسوية أم حقوقية، بالقرار 1325، وتدريب الكوادر على آليات تطبيقه.
- دعم زيارات اطلاع للمجموعات والمنظمات النسائية لزيارة البلدان التي نجحت فيها الحركات النسوية باستخدام القرار 1325 في حماية النساء من العنف وفي بناء السلام.
- وضع حقوق النساء الإنسانية في أولويات برنامج الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى أن تضمن هذا الأمر.